PROVISINAL
A/40/PV.109
19 December 1985
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد دى بينييس (اسبانيا)

- الاخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة : مذكرة من الأمين العام [٧]
- تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة [١٠]
- تقرير مجلس الأمن [١١]
- مسألة جزيرة مايوت القمرية [٣٢]
  - (أ) تقرير الأمين العام
  - (ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

85-64650/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠

البند ٧ من جدول الأعمال

الاخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة : مذكرة من الأمين العام

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة تود أن تحيط علما بمذكرة الأمين العام (A/40/642) ؟ هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة تحيط علما بتلك الوثيقة ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اختتمت الجمعية العامة نظرها في البند ٧ من جدول الأعمال .

البند ١٠ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/40/1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في السنوات السابقة أحاطت الجمعية العامة علما بالتقرير السنوى للأمين العام . وقد أشير الى هذه الوثيقة باهتمام كبير في مناسبات عديدة في مسار هذه الدورة . اذا لم أسمع أى اعتراض سأعتبر أن الجمعية العامة تود ان تحيط علما بتقرير الأمين العام .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت النظر في البند ١٠ من جدول الأعمال .

Digitized by UNOG Library

البند ١١ من جدول الأعمال

تقرير مجلس الأمن (A/40/2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير مجلس الأمن (A/40/2) ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بهذا تختتم الجمعية العامة النظر في البند ١١ من جدول الأعمال .

مسألة جزيرة مايوت القمرية

(أ) تقرير الأمين العام (A/40/619)

(ب) مشروع قرار (A/40/L.38)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة لممثل جزر القمر الذى يود ان يعرض مشروع القرار .

السيد كافي (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في هذا العام يحتفل بلدى ، جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية ، بالذكرى العاشرة لنيل سيادته الدولية . وبعد عقد من الجهود الموجهة صوب التنمية كان من شأن هذا الحادث السعيد ان يشكل دون شك رمزا لوحدتنا الوطنية لولا المشكلة التى عكرت صفوه والتي لا تزال للسنة العاشرة على التوالي موضوع مناقشة في هذه الجمعية .

وكما يعرف الاعضاء ، تنبع هذه المشكلة ، التي لا تقلق شعب وحكومة جزر القمر فحسب وانما ايضا المجتمع الدولي بأسره ، من ظلم وانتهاك صارخ للقانون الدولي والقانون الفرنسي المحلي . ولن نكف بتاتا عن تقديم البرهان بالحقائق للجمعية العامة على الطريقة التي اختلقت بها هذه المشكلة بمناورات ماكرة لتحطيم الوحدة الوطنية لبلادى التي يتقاسم شعبها المتجانس نفس اللغة والثقافة والدين ، وهو أمر يندر وجوده في أماكن أخرى .

Digitized by UNOG Library

وفي كل مرة نوقشت فيها هذه المسألة في الجمعية العامة أو في منظمة اقليمية أو دولية أخرى أكدنا أن مايوت أرض قمرية ولا يمكن أن تكون غير ذلك . والواقع أثناء السنوات المائة والثلاثين التي كانت فيها فرنسا في جزر القمر ، لم تشكك قط في وحدة أرخبيل جزر القمر أو تثر أى خلاف بشأنها ؛ بل العكس هو الصحيح . ان الحكومات الفرنسية المتعاقبة مستندة الى سجلات التاريخ ، أصرت مرارا وتكرارا على الحاجة الى احترام وحدة أراضي بلادنا .

ووحدتنا لا تقوم - كما يعتقد البعض - على حجج مختلفة أو على الملاءمة الادارية ، بل ان أصولها راسخة في التاريخ المشترك والمصير المشترك للجزر الشقيقة التي تؤلف جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية ، وهي جزر أنجوان ومايوت وموهيلي والقمر الكبرى . وهذه الوحدة تستمد قوتها من ذلك التاريخ وذلك المصير .

ونتيجة لذلك أرست بوضوح كل القوانين الفرنسية والأحكام الادارية للعهد الاستعمارى وحدة أرخبيل جزر القمر . وقانون ٩ أيار/مايو ١٩٤٦ ، الذى ينص على أن الأرخبيل " اقليم يتمتع بالحكم الذاتي الادارى والمالي " ، يبين بوضوح في الجزء التفسيرى منه :

" ان الدين الاسلامي هو الذى يعطي الأرخبيل وحدته القوية التي تعززها لغة واحدة هي اللغة السواحيلية . "

وأعيد تأكيد تلك الوحدة وتوطيدها بالقانون الذى يمنح الحكم الذاتي المحلي لأرخبيلنا في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦١ .

وعندما اضطرت فرنسا الى الاعتراف بتكريس سكان جزر القمر أنفسهم للاستقلال تم التوقيع على الاتفاقات في باريس في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٣ بين ممثلي الحكومة الفرنسية والحكومات المحلية في جزر القمر . وتنص تلك الاتفاقات على أمور عديدة منها ، في الفقرة ١ ، على تنظيم استفتاء عام للشعب في جزر القمر ، وعلى أنه في حالة تصويت أغلبية السكان لصالح الاستقلال ، مع أخذ النتائج مجتمعة - وأكرر ، مجتمعة - لجميع الجزر الأربع ، فان هذا سيعطي مجلس النواب الرسمي في ذلك التاريخ سلطات الجمعية الدستورية ويعطي رئيس مجلس الحكومة المحلية صلاحيات وحقوق رئيس الدولة .

Digitized by UNOG Library

ان هذا الحكم الذى يبرز بأمانة التأكيد على الوحدة التي لاشك فيها لأرخبيلنا عشية تحقيقه لتقرير المصير قد دعمته البيانات الرسمية الصادرة عن أعلى السلطات الفرنسية في ذلك الوقت .

وهكذا ، فقد أعلن وزير الدولة للادارات والأقاليم ما وراء البحار ، في ٢٦ آب/اغسطس ١٩٧٤ ، عندما كان يتكلم عن استفتاء تقرير المصير ، بأن اختيار الحكومة الفرنسية قد وقع على اجراء استفتاء شامل لأسباب ثلاثة :

" السبب الأول قانوني ، لأنه بموجب قواعد القانون الدولي ، يحتفظ أى اقليم بحدوده التي كان عليها عندما كان مستعمرة . وثانيا ، لا يمكن تصور تعدد الأنظمة القانونية لمختلف الجزر التي يتألف منها الأرخبيل . وأخيرا ، لا تريد فرنسا أن تبث الفرقة في صفوف أهالي جزر القمر " .

وبعد ذلك شرح السيد اوليفييه سيترن كما يلي :

" ان فرنسا ترفض تقسيم جزر القمر التي تضم نفس الشعب ، ونفس الدين الاسلامي وتنطوى على نفس المصالح الاقتصادية " .

وقد أكد هذه البيانات من جديد بعد مضي شهرين رئيس الجمهورية الفرنسية في ذلك الحين ، السيد فاليرى جيسكار دستان ، الذى أعلن في مؤتمر صحفي عقد في ٢٤ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٤ ما يلي :

" ان هذا الأرخبيل كل لا يتجزأ . وهو يضم شعبا متجانسا ، ليس بين أفراده فعليا اناس من أصل فرنسي أو أنه يوجد عدد محدود جدا منهم. ولهذا ، فهل يعقل أن نتصور أن يصبح جزء من هذا الأرخبيل مستقلا وأن تحتفظ جزيرة واحدة منه بمركز مختلف ، مهما كان التعاطف الذى نشعر به ازاء سكانها ؟ أعتقد أنه يتعين علينا أن نقبل الوقائع المعاصرة . فجزر القمر هي كل موحد ، وقد كانت كذلك على الدوام . ومن الطبيعي بناء على هذا أنه ينبغي أن تتشاطر مصيرا مشتركا . وعندما يصبح اقليم واحد مستقلا ، فاننا لا نقترح في ذلك الوقت أن تتحطم وحدة ما كان على الدوام أرخبيل جزر القمر الموحد " .

Digitized by UNOG Library

يتضح بجلاء في هذه التعليقات أن وحدة بلدنا لم يمكنها احداث أى تشوش أو نزاع . ولهذا ، في ٢٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٤ ، وفقا لاتفاقات ١٥ حزيران / يونيه ، التي أشرت اليها لتوى ، ولقانون ٢٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ، الذى نظم استفتاء تقرير المصير ، مضى شعب جزر القمر بهدوء الى صناديق الاقتراع ليقرر مستقبله .

والسؤال الذى كان علينا أن نجيب عليه هو : هل ترغبون في أن تصبح جزر القمر مستقلة ؟ ولم يكن السؤال : هل ترغبون أن تصبح جزيرة موهيلي مستقلة ؟ هل ترغبون أن تصبح جزيرة مايوت مستقلة ؟ وهل ترغبون أن تصبح جزيرة أنجوان مستقلة ؟ وهل ترغبون أن تصبح جزيرة القمر الكبرى مستقلة ؟ هذه هي جزرنا الأربع .

لم يطلب من أى جزيرة في ٢٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٤ ، أن تبت في مصيرها بشكل منفصل . ان ٩٥ في المائة من أهالي جزر القمر قد أيّدوا بصوت واحد استقلال بلدهم .

اذن فقد كانت هذه الاجابة واضحة . وكل ما كان متبقيا على الحكومة والبرلمان الفرنسيين أن يفعلاه هو وضع الاستنتاجات الواجبة التي تمخضت عن هذا الاستفتاء وتنفيذ اتفاقات حزيران /يونيه ١٩٧٣ التي كانت ملزمة للطرفين .

وفضلا عن ذلك ، فان المشروع الأصلي لقانون الحكومة الفرنسية الذى عرض على الجمعية الوطنية في ١٠ حزيران /يونيه ١٩٧٥ والذى أقر نتائج استفتاء تقرير المصير ، قد سار على نهج الاجراء الذى وضع في اتفاقات ١٩٧٣ ، ألا وهو الاستقلال الشامل للأرخبيل ، في تاريخ محدد عن طريق الاتفاقات المشتركة بين الحكومة الفرنسية والسلطات الاقليمية .

ولسوء الطالع ، فقد سارت الأمور على نحو مختلف مثل الريح التي يتغير اتجاهها فجأة . فبدلا من احترام الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة الفرنسية والرغبة التي عبّر عنها بوضوح وحرية شعب جزر القمر ، أصدرت الحكومة الفرنسية في ذلك الحين تشريعا آخر في ٣ تموز/يوليه ١٩٧٥ ، ونحن في جزر القمر نصفه بأنه قانون اثم ، لأنه يطعن في مشروع القانون الأصلي الذى كان يؤيد تقرير المصير . وقد فعل ذلك بفرض شروط جديدة غير مقبولة على حصول جزر القمر على استقلالها ، تحت ذريعة أن جزءا من سكان مايوت قد عارضوا الاستقلال . وقد شعر شعب جزر القمر بصدمة عميقة

Digitized by UNOG Library

وبالاحباط ازاء هذه الأحكام الجديدة التي كانت تتنافى مع تطلعاته المشروعة . وبذلك فقد كانت الحكومة الفرنسية في ذلك الحين لا تنتهك قوانينها الداخلية فحسب ، بل القانون الدولي أيضا . ان الحكومة الفرنسية قد انتهكت القاعدة المقدسة ، المتمثلة في عدم جواز تجزئة الأقاليم الواقعة ما وراء البحار والكيانات المستعمرة ، وهي قاعدة ذات قيمة كبيرة في الدستور الفرنسي . كما انتهكت في الوقت ذاته المبدأ المقدس القاضي بعدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار .

ولهذا السبب ، فان الرئيس أحمد عبد الله عبد الرحمن ، في ٦ تموز/يوليه ١٩٧٥ ، مدعما بالارادة المعرب عنها صراحة لشعب جزر القمر ، وبموافقة جمعية النواب المحلية ، قد أعلن من جانب واحد استقلال جزر القمر . وبسبب شرعية قضيتنا ، كان اعتراف المجتمع الدولي باستقلالنا فوريا وواسع النطاق . وفي الحقيقة ، في القرار ٣٣٦٥ (د - ٣٠) الذى اتخذته الجمعية العامة بالاجماع ، قبلت عضوية بلادى في الأمم المتحدة في ١٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ بوصفها دولة ذات سيادة تتألف من أربع جزر ، بما فيها جزيرة مايوت . وهذا القرار ، الذى يتفق مع الاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) والقرار ٢٦٢١ (د - ٢٠) ، المتعلقين بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، قد أعلن سيادة جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية على كل الأراضي الموروثة عن الاستعمار .

ولكن الحكومة الفرنسية آنذاك صممت على أن تواصل انتهاج سياسة " بلقنة " أرخبيلنا حتى النهاية المريرة ، وأن تفعل ذلك رغم القرارات ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن منظمتنا ، باصدارها قانونا في ٣١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٥ ، يكرس تجزئة بلدنا . وهذا القانون ، ينبغي أن نقول ، يعترف باستقلال دولة جزر القمر ، بعد أن يبتر منها جزءا من أراضيها الوطنية ، ألا وهو جزيرة مايوت .

ان هذا الاجراء المجحف والتعسفي قد أدانه على الفور المجتمع الدولي الذى يعتبره تدخلا مستمرا في الشؤون الداخلية للدولة الفتية ، جزر القمر . والحكومة الفرنسية ، التي كانت تتلمس الدعم القانوني لعمل القوة هذا ، قررت أن تنظم في ٨ شباط/فبراير و ١١ نيسان /ابريل ١٩٧٦ ، استفتائين بشأن جزيرة مايوت ، استنادا الى المادة ٥٣ ، الفقرة ٣ من الدستور الفرنسي التي تنص على ما يلي :

Digitized by UNOG Library

" لا يمكن التخلي عن أية أراض أو تبادلها أو ضمها دون موافقة السكان المعنيين " .

ما من أحد ينكر أنه في هذه الحالة الخاصة ، ليست المسألة بصدد التخلي عن أراض أو تبادلها أو ضمها ، ولكنها بصدد انفصال اقليم واحد ، وهو أرخبيل جزر القمر ، والاجراءات والطرائق التي اتخذت على أساس أسلوب سليم وواجب في ٢٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٤ .

Digitized by UNOG Library

وازاء هذا التأويل السيئ للحق في الانفصال ، ردت منظمتنا بقوة بالقـــرار ٣١/٤ المؤرخ في ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٦ ، الذى يعتبر ان احتلال فرنسا لمايوت :

" . . . يشكل انتهاكا للوحدة الوطنية لجمهورية جزر القمر . . ."

" تدين الاستفتائين اللذين نظمتهما الحكومة الفرنسية يومي ٨ شبـــاط/فبراير و ١١ نيسان/ابريل ١٩٧٦ في جزيرة مايوت التابعة لجزر القمر وتعتبرهمـــا باطلين ولاغيين ، وترفض . . . أى شكل آخر من أشكال الاستفتاء أو استطـــلاع الرأى التي يمكن ان تقوم بها فرنسا فيما بعد في جزيرة مايوت التابعة لجزر القمر ".

(القرار ٣١/٤)

وكما فعلت الجمعية العامة ، قامت معظم المنظمات الدولية والاقليمية الكبرى التي تناولت بشكل منتظم هذه المسألة بالاعراب ، عن حق ، عن عدم موافقتها .

وما من شك في ان الفصل القسرى لمايوت عن الجزر الأخرى التوأم لها يعد ضربة قوية ، ليس لدولتنا الفتية فحسب ، وانما أولا وقبل كل شيء لأسر بأكملها تجد نفسها من يوم لآخر مقسمة بشكل عشوائي وتنفصل كل منها عن الأخرى .

عندما يدرك المرء الطابع المتجانس لسكان جزر القمر ، وعلاقات الدم التي تســـود منذ البداية بين سكان الجزر المختلفة ، يمكنه ان يفهم على نحو أفضل الألم الذى يحس بـــه خلال ذلك العقد شعب اعتاد على ان يشكل نسيج حياة اجتماعية والمآسي التي مر بهـــا . ان الآثار العكسية المترتبة على هذا الفصل ليست انسانية في طبيعتها فحسب وانما لها ايضا نتائج واضحة على اقتصاد الارخبيل .

في الواقع ، ان جزر القمر الاربع ، بفضل تكاملها ، لها اقتصاد يتطور في تكافـل تام نتيجة للانتاج وللأنشطة المحددة السائدة في كل منها .

هناك حقائق واقعة لا تزال تمثل بعد عشر سنوات من استقلالنا مشكلة صعبة نناقشها اليوم .

يجب التأكيد على انه في الوقت الذى كانت تتعرض فيه بلادنا لظلم ، ارتفعـــت اصوات عديدة في فرنسا في احتجاج شديد وادانة .

Digitized by UNOG Library

ومن ثم ، فان أعضاء الحزب الاشتراكي الفرنسي المنتخبين ، الذين كانوا في ذلك الوقت في المعارضة ، وجهوا الى المجلس التأسيسي لبلدهم في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ رسالة يستنكرون فيها القانون الخاص بنتائج تقرير المصير في جزر القمر . لقد آمنوا بحق بأن القانون الفرنسي الذى اعترف بسيادة دولة جزر القمر على ثلاث جزر فقط من الارخبيل — وليس على جزيرة مايوت ايضا — كان قانونا غير دستورى . وأود ان اقتبس بعض الحجج التي طرحت في تلك الرسالة لألقي مزيدا من الضوء على مناقشتنا ، لقد قالوا :

" نحن نعتقد ان هذا القانون يتناقض مع الدستور للأسباب التالية : أى اجراء اتخذته سلطة تشريعية أو تنفيذية كان قائما على افتراض أن ارخبيل القمر اقليم غير مقسم .

" ومن ثم يبدو أن الجمهورية الفرنسية لم تشكك في وحدة اراضي القمر بينما اعتبر الرأى العام الدولي دائما ان جزر القمر الاربع شكلت اقليما واحدا تابعا للجمهورية الفرنسية ، وانه اديرت تبعا لذلك بموجب أحكام المواد ٧٢ وما يليها من الدستور " .

يبيّن هذا موقفا جليا ثابتا . وحتى البيانات التي يلقيها اليوم أعلى الرسميين الفرنسيين فيما يتعلق بمشاكل مشابهة أو مشاكل تتعلق بمايوت ، تعترف بوضوح بوحدتنا وبعدالة قضيتنا . وعلى سبيل المثال ذكر رئيس الجمهورية الفرنسية فيما يتعلق بتشاد ما يلي :

" من غير المقبول ان تتحول حالة الأمر الواقع هذه الى تقسيم متفق عليه . ان استقلال وسيادة ووحدة وسلامة أراضي أى دولة يعترف بها المجتمع الدولي مبدأ أساسي من مبادئ السياسة الفرنسية . . . " .

وفي ضوء هذا البيان الهام لا يمكن للمرء الا أن يوازى بين الطابع المميز لحدود تشاد وحدود جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية . وفي الحالتين كلتيهما هناك اعتراف من جانب المجتمع الدولي .

يمكن أيضا الاشارة الى الملاحظات التي أدلى بها السيد جورج ليموا وزير الخارجية الفرنسي لادارات واقاليم ما وراء البحار ، الذى عندما سئل عن المستقبل السياسي لمايوت قال لصحفي من صحيفة " لوموند " ما يلي :

Digitized by UNOG Library

" لا يمكننا ببساطة ان ندفن رؤوسنا في الرمال ونقول اننا سوينا جميعا المشاكل المتصلة بمسألة مايوت . . فهناك على أية حال هيئات دولية تذكرنا بأن انهاء الاستعمار يجرى فيما تبقى من الاقاليم المستعمرة ، وان جزر القمر تتكون من اربع جزر .

" ان جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية لديها كل مبرر للقول بأن انهاء الاستعمار لم يكتمل وان مايوت تعد من الناحية السياسية جزءا من جزر القمر" .

في ضوء اتخاذ هذه المواقف الواضحة تماما ، لنا الحق في ان نتساءل عن السبب في ان الجانب الفرنسي لايزال راغبا في اجراء استفتاء آخر في جزء من أراضينا الوطنية وهو استفتاء رفضته وادانته فعلا مقدما منظمتنا والمجتمع الدولي كله .

كما ذكرنا وأكدنا مجددا دائما لا يمكن ايجاد حل لهذه المشكلة في الاجراء المتكرر للاستفتاء في مايوت . ان هذا الحل لا يمكن ان يوجد الا نتيجة حوار صريح وحاسم بين الدولتين فرنسا وجزر القمر ، وفقا للتوصيات والقرارات ذات الصلة الصادرة عن المنظمات الدولية .

ولهذا ذكر الرئيس أحمد عبد الله عبد الرحمن رئيس جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية من فوق هذا المنبر نفسه في يوم ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام ما يلي :

" لقد آن الأوان لفرنسا ، بوصفها عضوا مؤسسا لمنظمتنا ، ان تتخطى أفق المصالح القصيرة الأجل وتكرس طاقاتها الفكرية بالتشاور مع الأمم المتحدة من أجل البحث عن حل عادل ودائم لهذه المشكلة .

" والمنظمات الدولية والاقليمية التي عرضت عليها هذه المسألة تدعوها الى القيام بذلك .

" ومازال شعب وحكومة جزر القمر ، من جانبهما ، اخلاصا منهما لمبادئ السلم والعدالة الواردة في ميثاق منظمتنا ، على استعداد للحوار والتشاور بهدف ايجاد حل نهائي لهذه المشكلة قبل فوات الآوان " . (A/40/PV.44، ص ٢٨ — ٣٠)

Digitized by UNOG Library

ونعتقد من جانبنا ان حفظ القانون والعدالة لبلدنا سوف يدعم - دون شك - هيبة فرنسا - التي لنا معها علاقات في مجالات أخرى - عندما تخرج من هذه المشكلة التي لا تتمشى مع تقاليدها ولا مع صورتها التي رسمتها لنفسها خلال انهاء الاستعمار لأقاليم افريقية مستعمرة سابقا .

تدرك جزر القمر حكومة وشعبا حقوقها وعدالة قضيتها . وليست هناك حجة مهما كانت طبيعتها بوسعها ان تزعزع عزيمتها في جهدها المشروع الرامي الى استعادة وحدة وسلامة أراضيها .

ومرة أخرى هذا العام سوف تقدر جزر القمر بالغ التقدير التأييد المستمر الاجماعي الذى تقدمه منظمتنا باعتمادها مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة . ويحدونا الأمل في ان تتمكن الجمعية من اعتماده .

Digitized by UNOG Library

السيد الفارسي (عمان) : السيد الرئيس ، لقد مضت عشرة أعوام منذ أن تناولت منظمتنا الدولية مسألة جزيرة مايوت القمرية ، وبرغم القرارات المتواليـة الصادرة عن هذه المنظمة ومنظمات اقليمية ودولية أخرى كمنظمة المؤتمر الاسلامي وحركة دول عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية وغيرها ، والداعية جميعها الى ايجاد حل عادل لهذه القضية ، والمطالبة بالاسراع في اجراء المفاوضات الجادة لوضع حد لهـا لكونها تعتبر من تراث الاستعمار ، فانه وللأسف الشديد لم نلمس أى تقدم واضح فـي هذا الصدد حتى الآن .

ولهذا السبب تعرض هذه القضية أمام الأمم المتحدة مرة بعد أخرى ، علّهـا تجد الحل بعد عشر سنين من التيه . فالعالم يأمل أن الحالة الراهنة والتـي هـي من قبيل التسليم بالوضع القائم لا يمكن ولا يجب أن تستمر على ما هي عليه الآن الـى ما لا نهاية .

وانطلاقا من سياسة بلادى المبنية على احترام الاستقلال والوحدة والسيـادة الوطنية وسلامة أراضي كل الدول وعدم جواز التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية ، فاننا نطالب ، ومن على هذا المنبر الدولي ، الأطراف المعنية بايجاد حل لهـذه المشكلة بالطرق السلمية ، احتراما للسيادة والاستقلال الوطني لجمهورية جزر القمـر الاسلامية الاتحادية ، هذه الدولة الفتية الجديرة بكل عون ومساعدة من الجميع لبنـاء وحدتها وسلامة أراضيها وخلق وضع اقتصادى مستقر لسكانها .

ومن الملاحظ أن جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية قد أبدت تفهمهـا الكامل وتجاوبها تجاه النداءات الصادرة من مختلف المنظمات الدولية والاقليمية مـن أجل اجراء حل سريع لهذه المشكلة . ولكن من الواضح أنه ليس هناك أى تقدم ملحوظ، خاصة في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، التي كان آخرها القـرار رقـم ٣٩/٤٨ الذى أكد سيادة جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية على جزيرة مايـوت ، ودعا حكومة فرنسا الصديقة الى احترام التعهدات المبرمة عشية الاستفتاء الذى جرى في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ لتقرير مصير أرخبيل القمر ، وهي التعهدات التـي

Digitized by UNOG Library

تقضي باحترام وحدة جزر القمر وسلامتها الاقليمية ، ودعا الى أن تترجم الى واقع الرغبة التي أعرب عنها رئيس الحكومة الفرنسية بأن يسعى بنشاط للتوصل الى اعتماد حل عادل لمسألة مايوت ، وحث حكومة فرنسا على بدء المفاوضات مع حكومة جزر القمر ، بغية تحقيق عودة جزيرة مايوت الى جزر القمر على وجه السرعة .

ومن الأهمية بمكان أن نذكر هنا أنه عندما قبلت الجمعية العامة عضوية جمهورية جزر القمر في الأمم المتحدة في عام ١٩٧٥ ، فقد أكدت هذه الجمعية الموقرة ومن جديد وبصورة واضحة ضرورة احترام وحدة وسلامة أراضي ذلك البلد ، الذى يتألف ، وكما هو معروف للعالم أجمع ، من أرخبيل يضم أربع جزر ، وهي انجوان والقمر الكبرى ومايوت وموهيلي ، التي تضم شعبا واحدا له تاريخ مشترك وتراث واحد .

ان منظمتنا التي من مهامها الأساسية كما ورد في ديباجة ميثاقها تشجيع السلم والتفاهم المتبادل بين الشعوب والأمم ، عليها أن تشجع المبادرات وتدعم القرارات التي صدرت عنها في نفس الوقت الذى يجب أن تلتزم الدول الأعضاء في هذه المنظمة بتنفيذ قراراتها وبصفة أكثر خصوصية تلك الدول التي أسست هذه المنظمة وارتضت شرعيتها لتكون ملاذا لحل مشاكل البشرية بالطرق السلمية وعن طريق الحوار الايجابي المثمر .

ومن هذا المنطلق فاننا نتطلع الى الاستئناف العاجل للمفاوضات والبدء في عملية صياغة الاتفاق المشترك بين فرنسا وجزر القمر ، الذى يشكل الحل النهائي لهذه المشكلة ، ومن شأنه أن يوطد من علاقات الصداقة والاحترام المتبادل بين هاتين الدولتين اللتين يربط بينهما الكثير من المصالح .

ان عمان ، كدولة عضو في حركة دول عدم الانحياز ، فانها تؤكد على ضرورة النظر الى البيان الختامي لمؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الأخير ، الذى عقد في العاصمة الأنغولية ، لواندا ، فيما يتعلق بجزيرة مايوت القمرية ، حين أكدوا من جديد بأن جزيرة مايوت جزء لا يتجزأ من السيادة الاقليمية لاراضي جمهورية جزر القمر

Digitized by UNOG Library

الاسلامية الاتحادية ، وأعربوا عن تضامنهم الفعال مع شعب جزر القمر وصون استقلال جزر القمر ووحدتها وسلامتها الاقليمية .

وقد عبر وزراء خارجية دول عدم الانحياز عن أسفهم لموقف الحكومة الفرنسية التي لم تبادر بخطوة أو مبادرة من شأنها ايجاد حل مقبول لمشكلة جزيرة مايوت رغم وعودها المتكررة في هذا الصدد ، في نفس الوقت الذى دعا فيه الوزراء الحكومة الفرنسية الى احترام المطالب العادلة لجمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية حيال جزيرة مايوت القمرية .

ان اهتمام عمان الخاص بهذه المسألة ورغبتها في التوصل الى حل مشرف لها تدعمهما علاقات الصداقة والود التي ربطتها دائما ولا تزال تربطها بطرفي النزاع . وان موقف بلادى واضح بخصوص هذه المسألة وهو التأييد الكامل لسيادة جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية على جزيرة مايوت ، وهو الأمر أكدته قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة العديدة ذات الصلة .

اننا نؤيد الحوار المثمر بين طرفي النزاع وندعمه حتى يسود التفاهم بين الدولتين اللتين يربطهما تاريخ طويل من العلاقات القائمة على الود والصداقة والتي دون حل مسألة جزيرة مايوت القمرية يمكنها أن تتأثر سلبا بالتأكيد .

لقد درس وفدى بعناية تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الواردة في الوثيقة A/40/619 ، ونجد وللأسف الشديد أنه ليس هناك أى تقدم يذكر حول هذه المسألة ، وذلك من خلال دراسة نصوص الرسائل المتبادلة بين الأطراف المعنية والمنظمة الدولية ومنظمة الوحدة الافريقية . ومن هنا فاننا نطالب المنظمة الدولية الموقرة ببذل المزيد من الجهود لتنشيط عملية المفاوضات والاسراع بها لوضع حد سريع لهذه المسألة الهامة .

وختاما ، لقد شارك وفد عمان كما حدث في الأعوام الماضية في تبني مشروع القرار الذى تبحثه الجمعية العامة بشأن جزيرة مايوت القمرية . ولذلك نطالب الأمم المتحدة بدفع عملية المفاوضات وتنشيطها ، وكذلك حث الأطراف المعنية بهذه المسألة

Digitized by UNOG Library

على التوجه الجاد لاجراء المفاوضات التي من شأنها ايجاد حل سريع لها لمصلحة الأطراف المعنية ، تنفيذا للقرارات الدولية واحتراما للسيادة والاستقلال الوطني ، حتي يعم السلم في جزر القمر والاستقرار في تلك المنطقة من العالم ولوضع شعلة من نور للسلام ، قد تكون بداية صالحة لوضع حد للمشاكل التي يجب حلها ، ووضع حد لها خدمة للانسانية جمعاء ، وهو ما تؤمن به بلادى وما تتبعه دائما في سياستها الخارجية .

Digitized by UNOG Library

السيد فوم (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

اتخذت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين عام ١٩٧٤ القرار ٣٢٩١ (د-٢٩) الذى يؤكد من جديد مبادئ وحدة جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية وسلامتها الاقليمية ، وكنا نأمل جميعا أن يكون هذا القرار بمثابة اسهام ايجابي يستكمل الجهود الرامية الى التوصل الى حل لمسألة جزيرة مايوت القمرية . لقد انقضى الآن احد عشر عاما ، وكما تبين الحقائق بصورة واضحة ، لم تتخذ الدولة القائمة بالاحتلال أية تدابير ذات أهمية كي تكفل عودة الجزيرة الى السيادة الكاملة لجمهورية جزر القمر .

احتفلت الجمعية العامة هذا العام بالذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . كما شهد هذا العام الذكرى الأربعين لتحرير أوروبا . ومن ثم مما يدعو الى الاحباط التام انه بينما تحتفل الأمم الاوروبية بتحررها من الاحتلال ، لا تزال بعض البلدان في منطقتنا تعاني من ذل ومهانة الاحتلال .

وكلما طرح ذلك الموضوع للمناقشة ، وهذا ما يحدث سنويا ، يؤكد ممثلو فرنسا لنا عزم حكومتهم على التعاون الكامل صوب حل دائم . ووفدى ، أسوة بجميع الوفود الأخرى ، رحب دوما بذلك الاتجاه وسعينا الى تشجيع فرنسا على الدخول في محادثات مباشرة مع حكومة جزر القمر واتخاذ اجراء موضوعي لتسوية المشكلة . ومن ثم ، فان حقيقة ان المشكلة لم تسو ، وحقيقة ان هناك تباطؤا فعليا في العمل من أجل التوصل الى حل تحدان من قبولنا لرغبة فرنسا في أن تعمل جديا من أجل التوصل الى حل سريع . لقد كان القلق الناجم عن عدم احراز تقدم في تلك القضية موضعا للنقاش في محافل دولية مختلفة كان من رأيها أنه يمثل عائقا متعمدا لتمتع شعب جزر القمر بسيادته الكاملة ووحدة دولته وسلامتها الاقليمية .

ولا يعتبر اهتمامنا بتلك القضية اهتماما اكاديميا بل يستهدف اهتمامنا ان نكفل تهيئة مناخ لا يناوئ مصالح الاطراف المعنية أو تعزيز مناخ السلم والأمن في المنطقة . لقد أعربت هذه المنظمة عن ذلك الاهتمام وكذلك منظمة الوحدة الافريقية

Digitized by UNOG Library

في أعلى مستوياتها ، منذ عام ١٩٧٦ ، عندما شكلت لجنة مخصصة لها ولاية محددة تتمثل في مساعدة الأطراف المعنية على حل المشكلة .

ونذكر في كثير من الاحيان بالمسؤولية التي يضطلع بها الاعضاء الدائمون في مجلس الأمن للحفاظ على السلم والأمن . ان ذلك يفترض مسبقا أيضا تعزيز مناخ لاقرار السلم والأمن . اننا نرى أن احتلال جزيرة مايوت القمرية يعتبر عملا لا يؤدى إلا الى عدم الاستقرار ويهدد الحرية والسلام والأمن في المنطقة ، وأنه من واجب المجتمع الدولي بأكمله أن يقوم باجراء ايجابي ضد ذلك المناخ الذى يهدد بالخطر .

وفي البيان المعتمد الصادر عند اختتام الاجتماع الذى انعقد في لواندا بأنغولا في اوائل ايلول / سبتمبر من هذا العام ، ذكر وزراء خارجية حركة عدم الانحياز الآتي :

"فيما يتعلق بجزر مايوت القمرية ، . . . اكد الوزراء من جديد انها جزء لا يتجزأ من اقليم جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية ذات السيادة وحثوا الحكومة الفرنسية على وضع نهاية لاحتلالها للجزيرة وفقا للنتائج الشاملة التي أسفر عنها الاستفتاء الخاص بتقرير المصير ، وهو الاستفتاء الذى تم في ٢٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ .

" وأعربوا أيضا عن تضامنهم مع شعب جزر القمر في جهوده المشروعة المبذولة لاسترجاع [تلك الجزيرة] . . . وصون الاستقلال والوحدة والسلامة الاقليمية لجزر القمر ."

ويود وفدى أن يشيد بجزر القمر حكومة وشعبا لالتزامها الراسخ بالسعي من أجل تسوية سلمية ومشرفة . ويعتبر البيان الذى أدلى به وزير خارجية جزر القمر عصر اليوم دليلا آخر على ذلك الالتزام . ونأمل في أن فرنسا التي أعلنت دوما تفهمها وصداقتها خاصة تجاه شعب جزر القمر ، ستستجيب لدعوة حكومة جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية وتتعاون بصورة نشطة من أجل التوصل الى حل للمشكلة ومن ثم تضمن الاستعادة المبكرة لجزيرة مايوت الى جزر القمر .

Digitized by UNOG Library

السيد أويوى (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تنظر الجمعية العامة مرة أخرى في مسألة جزر مايوت القمرية. وبوصفي رئيسا للجنة السبعة التي شكلت في حزيران/يونيه ١٩٧٦ لمعالجة ذلك الموضوع بموجب قرار مجلس الوزراء ٩٤٦ (٢٧) الذى اتخذه مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية، يرحب وفد غابون بادراج ذلك البند على جدول أعمال هذه الدورة.

وخلال هذا العام للاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الأمم المتحدة والذكرى الخامسة والعشرين أيضا لاعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، فان مناقشة مسألة جزيرة مايوت القمرية تحتل أهمية خاصة. ويصدق ذلك بصورة أكبر نظرا لأنه منذ اناطة مهمة تصفية الاستعمار بالأمم المتحدة عند انشائها كانت تلك المهمة أحد أعظم النجاحات التي حققتها تلك المنظمة العالمية العظيمة.

Digitized by UNOG Library

ومما يرثى له من وجهة النظر هذه ان نلاحظ استمرار وجود كثير من الحالات الاستعمارية في مناطق معينة .

وتدعو الحاجة ، في وقت يقترب عمر منظمتنا فيه تدريجيا من نصف قرن ، الى التفكير في الدور المتعاظم الذى ينبغي لها أن تضطلع به لصالح استقلال البلدان والشعوب المستعمرة وتقرير مصيرها .

خلال الدورات السابقة ، تناول وفدى الكلمة ليعرب عن أمله في التوصل الى حل عادل ونهائي لمسألة جزيرة مايوت القمرية . ومما يزيد هذا الأمل قوة أن الأطراف المعنية قد اختارت التفاوض وسيلة لتسوية الصراع .

وأوضحت بجلاء اللقاءات التي أجراها الرئيسان عبدالله وفرانسوا ميتران خلال العام الماضي بصفة خاصة ،استعداد الحكومتين الفرنسية والقمرية للتوصل الى اتفاق بشأن هذه المشكلة .

وبالرغم من أن بلدنا ، بصفته رئيس لجنة السبعة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، لم يحط علما بنتائج هذه الاتصالات فإن حكومة فابون التي أسست دائما سياستها الخارجية على أسلوب التفاوض لا يسعها سوى الافتباط لرؤية دولتين عضوين في منظمة الأمم المتحدة وقد اختارتا تسوية خلافهما بوسائل سلمية .

ومع أن التفاوض الثنائي قد رجح في تسوية هذا الصراع ، فاننا مضطرون لأن نلاحظ أنه لم يطرأ تطور مرض على مسألة جزيرة مايوت القمرية منذ ما يقرب الآن من عشر سنوات . وكما أوضحنا إبان أعمال الدورة التاسعة والثلاثين ، يحمل ركود هذه الحالة في طياته خطر الاضرار بالحق السيادى لجمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية في سلامة أراضيها الوطنية.

وفضلا عن ذلك ، فان منظمة الوحدة الافريقية التي يعتبر موقفها في هذا الصدد معروفا تماما قد اتخذت ، حرصا منها على تجاوز هذا المأزق ، في اجتماع مجلسها الوزارى الذى عقد خلال دورتها العادية الثانية والأربعين في أديس أبابا في الفترة الواقعة من ١٠ الى ١٥ تموز/يوليه ، القرار C.M./RES.1005(XLII) المتعلق بمايوت .

Digitized by UNOG Library

ومن هذا المنطلق أيضا ، قامت غابون بوصفها رئيسة لجنة السبعة ، بمساع حثيثة في اطار منظمة الوحدة الافريقية ولدى السلطات الفرنسية سواء بسواء ، بغية بحث الطرائق العملية لاعادة الجزيرة الى جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية .

ومن هذا المنظور اقترح سعادة السيد مارتين بونغو وزير الشؤون الخارجية والتعاون ، بناء على اقتراح نظيره وأخيه في جزر القمر ، على وزير الشؤون الخارجية الفرنسي في خطاب مؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٥ ، أن يستقبل بعثة من لجنة السبعة خلال النصف الأول من شهر تموز/يوليه ١٩٨٤ ، وقد اتخذت هذه الخطوة عن طريق القنوات الدبلوماسية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من نفس العام . وحتى يومنا هذا لا نزال ننتظر ردا من الجانب الفرنسي .

وفضلا عن ذلك ، دعت غابون في اطار أعمال الدورة الثانية والأربعين للمجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية الى عقد اجتماع للجنة السبعة .

وقد اجتمعت بالفعل هذه اللجنة في أديس أبابا في ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ برئاسة السيد مارتين بونغو وزير الدولة ، وقد حضرت الاجتماع كل الدول الأعضاء في اللجنة وهي : الجزائر وجزر القمر وجمهورية الكاميرون المتحدة والسنغال وغابون ومدغشقر وموزامبيق . وقد اتاح هذا الاجتماع لأعضاء اللجنة أن يقيموا الحالة منذ اجتماعهم الأخير الذى عقد في موروني في الفترة الواقعة من ٩ الى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ وأفضى الى اعتماد نص يوصي ، ضمن جملة أمور ، جميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية بأن تستخدم بصورة فردية وجماعية علاقاتها مع فرنسا لجعلها تردّ جزيرة مايوت القمرية الى جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية في أقرب وقت ممكن .

وبالمثل سمح اجتماع أعضاء لجنة السبعة للوفود باعادة تأكيد اهمية مسألة جزيرة مايوت القمرية التي تنتمي الى جزر القمر ، ولكنها لا تخضع فعليا لسلطات ذلك البلد .

وعلاوة على ذلك لاحظت تلك الوفود الطابع المقلق الذى تتسم به الحالة التي تسود في منطقة لها أهميتها الاستراتيجية . وهكذا نوهت لجنة السبعة بضرورة التوصل في أقرب وقت ممكن الى حل يضمن حقوق شعب وحكومة جزر القمر في الجزيرة ويسمح للدولة الاتحادية بمباشرة سيطرتها الفعلية عليها .

Digitized by UNOG Library

وعلى أية حال ، فان غابون ، كما يمكننا أن نلاحظ من تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/40/619 المؤرخة في ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ عن مسألة جزيرة مايوت القمرية ، تواصل مشاوراتها مع البلدان الأخرى الأعضاء في اللجنة المخصصة ومع حكومة جزر القمر .

ومما يزيد من الحاح هذه المشاورات ، أن الفقرة ٣ من منطوق القرار C.M./RES.1005(XLII) الخاص بمسألة جزيرة مايوت القمرية ، الذى اتخذه المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية في دورته الثانية والأربعين وتبنّى عليه اجتماع القمة الحادية والعشرين لرؤساء دول وحكومات المنظمة ، قد طلبت من لجنة السبعة المخصصة أن تجتمع قبل الدورة العادية الثالثة والأربعين للمجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية لكي تبحث بالتعاون مع حكومة جزر القمر ، السبل والوسائل الكفيلة بتطبيق توصية موروني والاسراع بعملية التفاوض بين الحكومة الفرنسية والحكومة القمرية بغية التوصل الى تسوية سلمية لتلك المسألة .

وبغية الاستجابة على نحو مرض لأحكام هذا القرار ، اقترحت حكومة غابون ان تجتمع اللجنة المخصصة في ليبرفيل من ٦ الى ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ . وقد أبلغ هذا الاقتراح بالفعل الى جميع البلدان الأعضاء في لجنة السبعة في مذكرتين شفويتين متتاليتين للبعثة الدائمة لدى الأمم المتحدة . ونحن مازلنا ننتظر حتى الآن ردود فعل البلدان الشقيقة والصديقة على هذا الاقتراح .

ومما لا شك فيه أن هذا الاجتماع المقبل سيسمح لهذه الهيئة بأن تدعم أعمالها بهدف الاسراع من ثم بعملية التفاوض بين الطرفين المعنيين ، والتوصل في المقام الأول الى حل سلمي للنزاع . وفي هذا المجال ، يجب أن يستهدف عمل المجتمع الدولي تعزيز مناخ للحوار من شأنه أن يسمح للحكومتين الفرنسية والقمرية بالعمل على أفضل وجه من أجل التوصل الى حل منصف للمسألة .

وتعتقد غابون ، بوصفها رئيسة اللجنة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، أن هذه العملية ترتكز حتما على اعادة تأكيد أن جزيرة مايوت تعد جزءا لا يتجزأ من الأراضي السيادية لجمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية . وهكذا يجب على المجتمع الدولي ، كما أكد وزراء خارجية حركة البلدان غير المنحازة في مؤتمرهم الأخير الذى عقد في لواندا

Digitized by UNOG Library

في الفترة من ٤ الى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، أن يعرب بمزيد من القوة عن تضامنه مع شعب جزر القمر في جهوده المشروعة التي يبذلها لاسترجاع الجزيرة وصون استقلال جزر القمر ووحدتها وسلامتها الاقليمية .

السيد ساري (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان مسألة جزيرة مايوت القمرية معروضة على الجمعية العامة منذ عشر سنوات تماما . وكما يتذكر الجميع ، ادرجت هذه المسألة للمرة الأولى على جدول أعمال الجمعية العامة في ١٩٧٥ في دورتها العادية الثلاثين .

ومنذ ذلك الوقت يتابع المجتمع العالمي باهتمام هذه المسألة على مستوى الأمم المتحدة وحركة البلدان غير المنحازة والمؤتمر الاسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية سواء بسواء . وهكذا أمكن لهذه المسألة على مر السنين ومن دورة لأخرى في هذه المحافل المختلفة ، أن تكون شاهدا يقظا على الجهود التي لا تني التي يبذلها الطرفان المعنيان كلاهما وهما فرنسا وجزر القمر والهيئات المختصة في المنظمات السالفة الذكر على السواء ، بغية التوصل الى حل عادل ونهائي للمسألة . غير انه يجب علينا أن نلاحظ أن هذه المسألة لم يطرأ عليها منذ فترة تقدم كبير .

Digitized by UNOG Library

ومنذ اجتماع لجنة الـ ٧ التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية قبل ثلاث سنوات ، وهـي اللجنة التي كانت مسؤولة عن متابعة مسألة جزيرة مايوت القمرية ، ومنذ دورة نيامي فـي آب/ افسطس ١٩٨٢ لمنظمة المؤتمر الاسلامي ، لم يحرز أى تقدم ملحوظ على درب حل تفاوضي .

ومن المؤسف ان الاقتراحات البناءة الصادرة عن المؤتمر الاسلامي ، وكذلك التعهد الرسمي الذى قطعته الاطراف المعنية على نفسها بغية تسوية مسألة مايوت عن طريق التفاوض لم تفض الى النتائج المرجوة .

وفي رسالة بتاريخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، أحاط الامين العام لمنظمة الوحـدة الافريقية امين عام الامم المتحدة علما بما حدث ، وبأن مسألة مايوت لم تتقدم رغم الاتصـالات الجديدة التي عقدت على أرفع المستويات بين الحكومتين القمرية والفرنسية . ومازال الوضـع على حاله حتى يومنا هذا كما يبين ذلك تقرير الأمين العام للامم المتحدة في الوثيقـة A/40/619 .

وتدرك افريقيا تمام الادراك الطابع الدقيق الذى تتسم به المشكلة . ولهذا السبب نحن على اقتناع بأن مواصلة الحوار بين الطرفين كفيلة دون غيرها بخلق الظروف المؤديـة الى حل عادل ومقبول لدى الجميع .

وفي هذا السياق ، نرحب بأن جزر القمر وفرنسا ، قد برهنتا في علاقاتهمـا الثنائية الصريحة والودية أمام المجتمع الدولي عن رغبتهما المشتركة في التغلب على الصعاب التي ما زالت تعترض سبيل حوار بناء حقا .

لقد أبدى الطرفان المعنيان مباشرة بالامر أى جزر القمر وفرنسا استعدادهمـا الدائم لمواصلة المفاوضات في روح من التفاهم المتبادل .

وهذه الرغبة المشتركة في ايجاد حل شريف لمسألة جزيرة مايوت القمرية وترسـخ من اقتناعنا بأن التسوية السلمية والعادلة والدائمة لمسألة مايوت أمر يمكن تحقيقه شـرط أن يقوم الطرف الرئيسي في النزاع بجهود ملحوظة من أجل استئناف المباحثات بشكل عاجل .

ونحن ندعو الى استئناف هذا الحوار بسرعة انطلاقا من روح ميثاق منظمة الوحدة الافريقية والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة ، لاسيما قرار الجمعية العامـة

Digitized by UNOG Library

٣٣٨٥ (د-٣٠) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، اذ يؤكد ذلك القرار من جديد على ضرورة احترام وحدة ارخبيل جزر القمر وسلامته الاقليمية ، وهو يتكون من جزر انجوان والقمر الكبرى ومايوت وموهيلي .

ومن الملح أن يوجد حل عادل وسريع لمسألة جزيرة مايوت القمرية لان هذه المسألة لن تنال من سمعة بلد عظيم فحسب ، بل قد تعرض للخطر كذلك السلم والأمن الدوليين .

وينبغي لمنظمتنا التي مهمتها الرئيسية تعزيز السلم والتفاهم بين الشعوب والدول أن تغتنم هذه الفرصة الفريدة اثناء الدورة الاربعين للجمعية العامة التي تحتفل بالذكرى الأربعين لبدء نفاذ ميثاق سان فرانسيسكو ، لكي تناشد الطرفين المعنيين بالأمر أن يعطيا زخما جديدا للجهود الرامية الى استئناف مسيرة قد تفضي الى اتفاق سريع يكرس الحل النهائي لمشكلة مايوت .

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، الذى انعقد في دورته الثانية والأربعين العادية في اديس ابابا من ١٠ الى ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، اتخذ القرار CM/Res. 1005 (XLII) الذى طلب الى اللجنة المخصصة السباعية التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية أن تجتمع قبل انعقاد الدورة العادية الثالثة والاربعين لمجلس وزراء منظمة عموم افريقيا ، وذلك من أجل النظر ، بالتعاون مع حكومة جزر القمر ، في السبل والوسائل الكفيلة بتنفيذ توصية موروني وتعجيل عملية التفاوض بين حكومتي فرنسا وجزر القمر بغية التوصل الى تسوية سلمية لهذه المسألة .

وهكذا تعهدت افريقيا بألا تألو جهدا لتقديم معونتها لايجاد حل مشرف لمشكلة مايوت .

وما دام هذا الحل عادلا ودائما ، فنحن مقتنعون انه سوف يعود بالخير على فرنسا وجزر القمر وعلى شعبيهما اللذين تربط بينهما أواصر تاريخية وثقافية ، وهما متمسكان بالمثل المشتركة في السلم والتضامن الدوليين .

السيد عمرو (مصر) : السيد الرئيس ، كما أعربنا في مناسبات سابقة فان اهتمام مصر الخاص بمسألة جزيرة مايوت القمرية ورغبتها في التوصل الى حل سريع وعادل

Digitized by UNOG Library

لها تقوى منه علاقات الصداقة والتعاون الوثيق التي ربطت دائما بينها وبين طرفي المشكلة .

ان موقف مصر من هذه المسألة التي تدخل عامها العاشر ، هو موقف واضح وثابت منذ البداية فمصر تؤيد سيادة جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية على جزيرة مايوت وهو نفس ما أكدته قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والمؤتمر الاسلامي التي طالبت جميعها باحترام وحدة ارخبيل القمر وتكامله الاقليمي . واننا لنتفهم تماما ما تشعر به حكومة جزر القمر الاسلامية الاتحادية من قلق نتيجة لعدم حدوث تقدم في السعي نحو الوصول الى حل للمشكلة وان الوضع مازال على ما هو عليه منذ حصولها على الاستقلال وانضمامها الى عضوية الأمم المتحدة في عام ١٩٧٥ . كذلك فاننا نتفق مع ما ورد في مذكرة وزارة الخارجية والتعاون لجزر القمر الموجهة الى الأمانة العامة للأمم المتحدة ، والواردة في الوثيقة A/40/619 من أن :

" . . . دوام هذه المشكلة الخطيرة قد يزعزع الاستقرار السياسي وجو الهدوء والصفاء الذى يسود منطقتنا " . (A/40/619 ، ص ٣)

ولكنه رغم استمرار مسألة جزيرة مايوت القمرية حتى الآن دون حل ، فاننا نشعر بأن هناك مجالا للتفاؤل والأمل في الوصول الى حل تفاوضي وعادل لها . وهذا الشعور قائم على ما تبديه كل من حكومتي جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية وفرنسا من رغبة في الاستمرار في الحوار وبذل الجهود في سبيل التوصل الى حل يؤدى الى المحافظة على الوحدة الاقليمية لجزر القمر ويأخذ في اعتباره مصالح كل الأطراف ولقد بدا هذا بوضوح في ردود الطرفين على مذكرة أمين عام الأمم المتحدة على نحو ما هو وارد في الوثيقة المشار اليها أعلاه .

ان وفد مصر ليحدوه الأمل في أن تتحول نوايا الطرفين وجهودهما الى نتائج ملموسة في القريب العاجل وان تتمكن حكومة جزر القمر من ممارسة سيادتها الكاملة على كل جزر ارخبيل القمر بما فيها جزيرة مايوت ، بما يتيح لشعب هذا الاقليم تركيز جهوده وطاقاته على مهام التنمية والتقدم .

Digitized by UNOG Library

السيد نير (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلدى أن يعرب عن امتنانه العميق لممثل جزر القمر لبيانه الزاخر بالمعلومات الذى أدلى به عصر اليوم ، والذى قدم لوفد بلدى عرضا عن آخر تطورات الموقف الحالي . وعلاوة على ذلك يود وفد بلدى ان يعرب عن شكره للأمين العام على تقريره المفيد والوافي (A/40/619) المتعلق بهذا الموضوع ، والمؤرخ في ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ .

وتتمتع سنغافورة بعلاقات وثيقة وودية مع كل من فرنسا وجمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية ، ولهذا السبب ، نتوق الى رؤية الحل السريع لمسألة جزيرة مايوت ، التي ما زالت تمثل مشكلة معلقة بين البلدين . وكان لاستمرار فصل جزيرة مايوت عن الجزر الاخرى في الارخبيل القمرى الذى تمارس جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية سيادتها عليه ، أثره السيئ على اقتصاد جزر القمر .

ونحن نشاطر حكومة جزر القمر قلقها ازاء عدم احراز أى تقدم في تسوية المشكلة ، ولعدم حدوث اى تغيير يذكر في الحالة منذ تقديم هذا البند لأول مرة في الدورة ٣١ التي عقدتها الجمعية العامة . وتظهر حالة الركود هذه في الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية والتعاون في جزر القمر الى الامين العام للامم المتحدة ، المؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ والتي تضمنها تقرير الامين العام . ويوضح التقرير ، في جملة أمور ، أنه بالرغم من الاتصالات العديدة التي جرت على مستويات عالية بين جزر القمر وفرنسا ، لم يحرز أى تقدم يذكر لحل هذه المشكلة العسيرة . وفي هذا الصدد ، يأمل وفد بلدى أن تثمر جهود الوساطة والمساعي الحميدة التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية للمساعدة على حل المشكلة .

ويظهر القلق الدولي ازاء مسألة جزيرة مايوت في القرارات المتكررة التي اتخذتها الجمعية العامة منذ ان طرح عليها هذا البند لأول مرة . وقد أكدت الامم المتحدة دوما في قراراتها على ضرورة اجراء المفاوضات بين فرنسا وجزر القمر بغية التوصل الى تسوية عادلة تقوم على التوافق .

Digitized by UNOG Library

ونحن نناشد حكومة فرنسا أن تضاعف جهودها من أجل مواصلة حوارها مع حكومة جزر القمر بروح بناءة وبما يتفق مع قرارات الامم المتحدة . ويشعر وفد بلدي بالتشجيع ازاء القدر الكبير من التفاهم الذي أبدته فرنسا في الاعوام الاخيرة تجاه حكومة جزر القمر لاستعادة حقوقها فيما يتعلق بجزيرة مايوت . وقد أيدت الجمعية العامة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز موقف حكومة جزر القمر . ويحدو وفد بلدي وطيد الامل ان تفضي المحادثات التي بدأت بين فرنسا وجزر القمر الى حل سريع لهذه المسألة التي طال أمدها ، حل يقوم على اساس احترام سيادة جمهورية جزر القمر ووحدتها وسلامتها الاقليمية .

وختاما ، يود وفد بلدي ان يعرب عن تأييده الكامل لمشروع القرار A/40/L.38 المطروح امام هذه الجمعية . ان تأييدنا لهذا المشروع ينبع من رغبتنا المخلصة في التشجيع على اجراء عملية مفاوضات معجلة بين البلدين مما يؤدي الى التوصل الى حل المسألة في وقت قريب .

السيد خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان رغبتنا في أن نشهد تسوية سريعة لمسألة جزيرة مايوت تنبع من علاقاتنا الودية والوثيقة مع كل من جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية وفرنسا . كما أن المسألة تتعلق بالسلامة الاقليمية لجزر القمر التي ما زال اقتصادها يعاني من جراء انفصال جزيرة مايوت عن جزر الارخبيل الاخرى التي تمارس جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية سيادتها عليها .

وعلى مدى اعوام عديدة ، ظلت مسألة جزيرة مايوت مدرجة على جدول اعمال الجمعية العامة التي اتخذت العديد من القرارات الرامية الى اجراء المفاوضات بغية التوصل بسرعة الى تسوية لهذه المسألة . وقد صدرت هذه القرارات والمقررات أيضا عن محافل دولية أخرى بما في ذلك حركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية . وقد أكدت جميع هذه القرارات والمقررات مرة اخرى على سيادة جمهورية جزر القمر الاسلامية

Digitized by UNOG Library

الاتحادية على جزيرة مايوت ، وحثت على اجراء المفاوضات بين فرنسا وجزر القمر في وقت قريب بغية التوصل الى تسوية مشرّفة وعادلة . وتشير الخبرة المكتسبة من اجراء المفاوضات على فترات متقطعة بين الطرفين حتى الان الى الحاجة الى اجراء مفاوضات تتسم بمزيد من الاتساق والجدية بغية احراز تقدم نحو التسوية . ونأمل الّا تتأخر هذه المفاوضات أكثر من ذلك . وفي هذا الصدد ، فقد شعرنا بالتشجيع ازاء الموقف الذى أعلنته حكومة فرنسا والذى يوضح استعدادها للاشتراك في الحوار مع حكومة جزر القمر بروح بناءة من أجل التوصل الى حل عادل لمسألة جزيرة مايوت .

ونحن نرى أن قرارى الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ٣٢٩١ (د - ٢٩) ينطبقان على مسألة جزيرة مايوت . أكدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٣٢٩١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، وحدة جزر القمر وسلامتها الاقليمية . وأكدت ان الأرخبيل يتألف من جزر انجوان وموهيلي والقمر الكبرى ومايوت . ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ينطبق مبدأ تقرير المصير على الكيان المستعمر ككل ، وهذا هو الحال فيما يتعلق بالأرخبيل القمرى .

لقد داومت جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية على التأكيد على ضرورة اجراء المفاوضات . وقد ورد هذا التأكيد أيضا في مشروع القرار A/40/L.38 . ونحن نؤيد مشروع القرار هذا أملا في ان تكثف فرنسا وجزر القمر جهودهما بغية التوصل عن طريق المفاوضات الى حل لمسألة جزيرة مايوت بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المعترف بها .

السيد كريشنان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان تقرير الامين العام (A/40/619) عن المسألة قيد البحث يقدم لنا صورة واضحة عن الوضع الحالي فيما يتعلق بالجهود الرامية الى التشجيع على التوصل الى تسوية سلمية وسياسية لمسألة جزيرة مايوت . وللأسف ، لا تعطي تلك الصورة مجالا للابتهاج أو التفاؤل . فقد ابلغت حكومة جزر القمر الأمين العام أنه

Digitized by UNOG Library

"على الرغم من الاتصالات العديدة بين الحكومتين الفرنسية والقمرية، التي شملت اتصالات على أعلى مستوى في الدولتين، عملا بتوصيات الجمعية العامة التي تحث على التنسيق، لم تتحقق أية نتيجة ايجابية".

وقالت جزر القمر انه

"على الرغم من أنها تميل بشدة الى فتح باب الحوار للتوصل الى حل سريع للمشكلة، تصطدم بحائط من عدم الفهم من الجانب الفرنسي". (A/40/619، الفقرة ٤)

Digitized by UNOG Library

وقد أشارت الحكومة الفرنسية في ردها المقدم الى الامين العام الى تقديم مشروع قانون الى البرلمان الفرنسي يقضي باستشارة شعب مايوت

" في تاريخ معيّن وبوسائل يحددها القانون ... لمعرفة اذا ما كان يريد ان يظل في كنف الجمهورية الفرنسية أم يريد الانفصال عنها " . (ص ٤)

وبهذا الموقف الذى اتخذته الحكومة الفرنسية فان مسألة المفاوضات المباشرة بين فرنسا وجزر القمر، الرامية الى ايجاد تسوية سلمية للمشكلة ، لم يشر اليها .

ان حركة بلدان عدم الانحياز ما فتئت ترى ان جزيرة مايوت هي جزء لا يتجزأ من اقليم جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية ذات السيادة ، وان نتيجة استفتاء عام ١٩٧٤ تنطبق ايضا على جزيرة مايوت ، وبالتالي فان أى استفتاء جديد في جزيرة مايوت لن يكون مقبولا . وفي الاعلان الذى اعتمده المؤتمر الوزارى الذى عقد في لواندا منذ شهرين ، اعرب وزراء الحركة مرة اخرى عن

" تضامنهم مع شعب جزر القمر في جهوده المشروعة المبذولة لاسترجاع جزر القمر وصون الاستقلال والوحدة والسلامة الاقليمية لجزر القمر. وأعرب الوزراء عن اسفهم للموقف الذى تتخذه الحكومة الفرنسية التي لم تتخذ حتى الان خطوة او مبادرة واحدة يمكن ان تؤدى الى التوصل الى تسوية مقبولة لمشكلة جزيرة مايوت القمرية بالرغم من وعودها المتكررة بذلك . وطلب الوزراء من الحكومة الفرنسية احترام المطلب العادل لجمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية في جزيرة مايوت القمرية " . (A/40/854 ، الفقرة ١٢٩)

ان مسألة جزيرة مايوت المستعصية لا تزال معروضة على هذه الجمعية منذ أكثر من تسع سنوات . وفي كل عام تعرب الجمعية العامة عن رأيها حول الموضوع بشكل قاطع فتؤكد من جديد سيادة جزر القمر على الجزيرة ، وتحث الجمهورية الفرنسية على بدء المفاوضات مع حكومة جزر القمر بغية عودة جزيرة مايوت الى جزر القمر . وان الالتزام المعروف للقيادة الفرنسية الحالية بالسعي بنشاط الى ايجاد تسوية عادلة للمسألة كان ينبغي ان ييسر تحقيق هذا الهدف . واننا نناشد جميع المعنيين ابداء حسن النية الضرورية وتجديد

Digitized by UNOG Library

المساعي حتى يتم التوصل دونما تأخير الى حل سلمي عن طريق التفاوض لهذه المشكلة الموسفة التي لا تزال معلقة في اعقاب عملية انهاء الاستعمار في ارخبيل جزر القمر.

السيد دى كيموليريا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد تابعت بالطبع هذه المناقشة ببالغ الاهتمام ، وقد لاحظت الاعتدال الذى ابداه جميع من تكلموا وفي المقام الاول وزير الشؤون الخارجية لجزر القمر. وقد قرأت مرة اخرى منذ قليل بيانه الذى ذكر فيه النوعية الممتازة التي تتسم بها العلاقات القائمة بين بلده وفرنسا . وقد اصيغت ايضا باهتمام كبير الى بيان زميلنا من غابون ، الذى قال ، بوصفه رئيسا للجنة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والمعنية بمسألة مايوت ، ان المباحثات التي اجراها الرئيسان عبدالله وميتران " خلال العام الماضي " (انظر اعلاه ص ٢٦) - وكان يمكن ان يقول منذ شهر ونصف او شهرين - قد أوضحت بجلاء بصفة خاصة استعداد الحكومتين الفرنسية والقمرية للتوصل الى اتفاق بشأن هذه المشكلة . ومن الصحيح ان هناك خلافا وديا تسوده رغبة واضحة في التعاون بين الطرفين .

ان فرنسا يحزنها ان ترى مرة اخرى هذا العام ادراج موضوع جزيرة مايوت كبند في جدول اعمال هذه الدورة للجمعية العامة . وفي الحقيقة لا يسع فرنسا الا أن تصوت ضد النص المعروض علينا ، خصوصا بسبب الفقرة ١ من المنطوق .

ان بلادى لا تزال تأمل في ايجاد حل عادل ودائم . وفي هذا الصدد ، اود أن اذكر - كما هو وارد في المذكرة الموجهة الى الأمين العام - بأن الحكومة قدمت الى البرلمان الفرنسي مشروع قانون يقضي بان تجرى في تاريخ معين وبوسائل يحددها القانون استشارة شعب جزيرة مايوت لمعرفة ما اذا كان يريد ان يظل في كنف الجمهورية الفرنسية ام يريد الانفصال عنها . وبذلك سيتمكن شعب مايوت من اعلان موقفه بشأن المسألة الاساسية المتعلقة بمستقبله .

Digitized by UNOG Library

ان النظام الاساسي لجزيرة مايوت لا يستبعد اى تطور يتمشى مع القانون الدولي ومع دستور الجمهورية الفرنسية ويحترم حقوق السكان المعنيين . وان الهيئة التشريعية الفرنسية لابد ان تفي بهذه المتطلبات .

وتواصل ايضا سياسة الحكومة الفرنسية مراعاة الاطار الاقليمي الذى توجد فيه جزيرة مايوت . ولذلك فهي تشجع تنمية وتطبيع علاقات جزيرة مايوت مع الدول المجاورة وخصوصا مع ارخبيل جزر القمر .

وان هدف مساعي الحكومة الفرنسية هو ايجاد حل منصف لهذه المشكلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : استمعنا الى المتكلم الاخير في مناقشة هذا البند .

واود ان احيط الجمعية العامة علما بأن مدغشقر قد انضمت الى مقدمي مشروع القرار A/40/L.38 .

وتبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/40/L.38 .

طلب اجراء تصويت مسجل .

اجري تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام، بلغاريا ، بوركينا فاصو، بورما ، بوروندى ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الاخضر، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور، مصر ، السلفادور ،

Digitized by UNOG Library

غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواى ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : فرنسا .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، قبرص ، الدانمرك ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، فرنادا ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، سانت لوسيا ، اسبانيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

Digitized by UNOG Library

اعتمد مشروع القرار A/40/L.38 بأغلبيـــة ١١٧ صوتا مقابل صوت واحد مع امتنـــاع ٢٢ عضوا عن التصويت (القرار ٤٠/٦٢) * .

---

* بعد ذلك ابلغ وفدا غانـا والكونغو الامانة العامة انهما كانا ينويـــان التصويت مؤيديـن .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة الذى يرغب في تعليل تصويته .

السيد ايوانس (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : امتنع وفدى عن التصويت على القرار الذى اتخذ للتو لأنه يصمت ازاء حق سكان مايوت في تقرير المصير . ووفدى يأسف لهذا الحذف لأنه يوحي بان الماهوريين يجب ان يعتبروا استثناء مما يعتبر بخلاف ذلك قاعدة عالمية : أى ، ان لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير . واننا نؤمن بأن مستقبل مايوت مستقبل يعود امر تقريره اساسا الى سكان ذلك الاقليم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اختتمت الجمعية العامة النظر في البند ٣٢ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٧ .

Digitized by UNOG Library